قواعد التصوف
على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة
ويحل الأصول والفقه بالطريقة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار البيروتي سوريا - دمشق
ص.ب ٢٥٤١٤ - هاتف ٢٤٥١٥٧٤ - فاكس ٢٢٤٣٨٤٨

قواعد التصوف

على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة
ويصل الأصول والفقه بالطريقة

تأليف

أحمد بن أحمد البرنسي المغربي
المشهور بـ « زرّوق »
المتوفى سنة ٨٩٩ هـ

ضبطه وعلّق عليه

محمود بيروتي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فَإن كتاب (قواعد التصوف) للشيخ أبي العباس أحمد زرُّوق رحمه الله تعالى ـ مع صغر حجمه ـ هو من أجلِّ ما أُلف في التصوف، أظهر فيه مؤلفه جزاه الله خيراً حقيقة مذهب أهل التصوف على وجه يجمع بين الحقيقة والشريعة، وأن مذهبهم قائم على أصول وقواعد شرعية منضبطة، ولئن شذ عنها بعض من نُسِب إليهم فلا يعني ذلك إنكار المذهب جملةً، استمع إلى قوله في القاعدة الخامسة والثلاثين: «فغلاة المتصوفة كأهل الأهواء من الأصوليين، وكالمطعون عليهم من المتفقِّهين، ويُردُّ قولهم، ويُجتنب فعلهم، ولا يُترك المذهب الحقُّ الثابتُ بنسبتهم له، وظهورهم فيه»، واستمع إلى قوله في القاعدة

السادسة والعشرين: «ولم يكفِ التصوف عن الفقه بل لا يصحُّ دونه، ولا يجوز الرجوع منه إليه، وإن كان أعلى منه مرتبةً فهو أسلمُ وأعمُّ منه مصلحةً».

والكتاب لم يلقَ بعدُ العناية التي تليق به، وطبعاته السابقة مليئة بالتصحيفات، لذا وجدت من الواجب عليَّ خدمته وتدارك وما وقع في الطبعات السابقة قدر الطاقة والإمكان.

ومنه سبحانه وتعالى التمستُ العون والتيسير، ولا حولَ ولا قوةَ إلا به.

محمود بيروتي

عملي في الكتاب

* ضبط النص ومقابلته على النسخ المطبوعة (مصر ١٣١٨هـ ـ مصر ١٣٩٦ هـ ـ دمشق ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨م)،
* ضبط الكلمات المشكِلَة بالشكل.
* وضع علامات الترقيم.
* تخريج الأحاديث الشريفة، مع إتمام ما ذكر المؤلف طرفاً منه، وإضافة بعض الشواهد المناسبة.
* ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب، وأضع ترجمة الرجل عند أول موضع يذكر فيه دون أن أشير بعد ذلك إلى موضع الترجمة، وفهرس الأعلام في آخر الكتاب يكفي في معرفة ذلك.
* شرح بعض الكلمات والعبارات التي تحتاج إلى شرح.
* وضع بعض التعليقات المفيدة.
* وضع فهرس مفصَّل للأعلام في آخر الكتاب مرتَّباً على حروف الهجاء.
* تقديم الكتاب بترجمة وافية للمؤلف رحمه الله.

ترجمة المؤلف[1]

أبو العباس، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الشهاب البرنسي المغربي الفاسي المالكي، المعروف بزرُّوق، وزرُّوق لقب جده، كان بعينه زرقة، فقالوا: زرُّوق، فسَرَت في عَقِبه.

والبرنسي ـ ويقال: البرنوسي، ويقال: البرلسي ـ نسبة إلى قبيلة من البربر بين فاس وتازا.

ولد بفاس في المحرم من سنة ست وأربعين وثمانمائة، مات أبوه قبل تمام أسبوعه، فنشأ يتيماً، وتولى تربيته جدته لأمه، وكانت من الصالحات الطاهرات، وحفظ القرآن وعدة كتب.

قرأ الرسالة في فقه المالكية على الشيخ عبد الله الفخار، وعلى السبطي بحثاً وتحقيقاً، وحبب إليه التصوف فانتظم في طريق القوم على يد المسلَّك الشيخ عبد الله المكي، وأخذ عن محمد بن القاسم القوري وغيره.

ثم رحل إلى مصر، والتقى مع الشيخ أبي العباس الحضرمي وأخذ عنه الطريق، وفتح له على يديه، وصار شيخه في التربية، وانتسب إليه ولازمه.

---

(١) انظر: الضوء اللامع (١/ ٢٢٢)، الكواكب الدرية (٣/ ١٦٦)، طبقات الشاذلية (١٤٤)، شذرات الذهب (٧/ ٣٦٣)، نيل الابتهاج (٨٤)، بدائع الزهور (٢/ ٢٨١).

واشتغل في مصر بالعربية والأصول على الجوجري وغيره، وقرأ بلوغ المرام وبحث في الإصطلاح على الحافظ السَّخاوي، ولازمه في أشياء.

ثم تجرد وساح، وحج وجاور بالمدينة، وتكرر دخوله إلى مصر والقاهرة.

وفي مصر لقي قبولاً عظيماً، فكان يدرِّس في الجامع الأزهر الشريف، وكان يحضر درسه زُهاءَ ستة آلاف نفس من مصر.

وتولى إمامة المالكية، وصار أستاذ رواقهم، ونصبوا له كرسياً صار يجلس عليه ويملي عليه دروسه، فانتفع على يديه خلق كثير.

وتوجه إلى طرابلس الغرب فأحيا بها معالم الطريق، وأنشأ بها الزاوية الزرُّوقية، وتبعه ألوف المريدين.

كان رحمه الله تعالى عالماً عاملاً، زاهداً ورِعاً، قال في وصفه العلامة عبد الرؤوف المناوي: عابد من بحر الغيب يغترف، وعالم بالولاية يتصف، تحلى بعقود القناعة والعفاف، وبرع في معرفة الفقه والتصوف والأصول والخلاف.

خطبته الدنيا فخاطب سواها، وعرضت عليه المناصب فردها وأباها.

وقال المناوي: كان سريع الحفظ، دائم الإطراق، كثير التأدب مع من تقدمه في السن، محافظاً على الامتثال.

وللشيخ أحمد زروق مؤلفات عديدة، وأغلبها في التصوف، منها:

- شرح الحكم العطائية، حيث كتب على الحكم نيفاً وثلاثين شرحاً.

- شرح القرطبية في فقه المالكية.

- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وله كذلك عليها عدة شروح.

- شرح كتاب صدور الترتيب لشيخه أبي العباس الحضرمي.

- شرح حزب البحر للشاذلي.

- شرح أسماء الله الحسنى، المسمى بالمقصد الأسما.

- قواعد التصوف على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة ويصل الأصول والفقه بالطريقة.

وغيرها من المؤلفات كثير.

كما تخرج بصحبته العديد من المحدثين والسالكين، منهم القسطلاني، والشمس اللقاني، وطاهر القسمطيني، والحطّاب الكبير وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة تسع وتسعين وثمانمائة (٨٩٩) هـ، ودفن في زاويته بمصراتة في ليبيا، وأقيم على ضريحه مسجد كبير يحمل اسمه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما يجب لعظيم مجده وجلاله، والصلاة والتسليم على سيدنا محمد وآله.

وبعد: فالقصد بهذا المختصر وفصوله، تمهيد قواعد التصوف وأصولِه، على وجهٍ يجمع بين الشريعة والحقيقة، ويصل الأصول والفقه بالطريقة.

وعلى الله أعتمد في تيسير ما أردت، وإليه أستند في تحقيق ما قصدت، وهو حسبنا ونعم الوكيل. ثم أقول:

قاعدة [١]

الكلام في الشيء فرعُ تصورِ ماهيتهِ وفائدتهِ بشعورٍ ذهنيٍّ مكتسب أو بديهي ليُرجَع إليه في أفراد ما وقع عليه ردّاً وقبولاً، وتأصيلاً وتفصيلاً.

فلزم تقديم ذلك على الخوض فيه، إعلاماً به، وتحضيضاً عليه، وإيماء لمادته، فافهم.

قاعدة [٢]

ماهيَة الشيء حقيقتُه، وحقيقته ما دلت عليه جملته، وتعريف ذلك بحدٍّ ـ وهو أجمع ـ أو رسمٍ ـ وهو أوضح ـ أو تفسيرٍ ـ وهو أتم لبيانه، وسرعةِ فهمه[١].

وقد حُدَّ التّصوف ورُسِم وفُسِّر بوجوه تبلغُ نحو الألفين، مرجعُ كلِّها لصدق التوجه إلى الله تعالى، وإنما هي وجوهٌ فيه، والله أعلم.

(١) الحد: تعريف الشيء بذكر الجنس والفصل ـ وهو جزء الماهية التي يميزها من غيرها ـ ومثاله: تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.
والرسم: تعريف الشيء بذكر الجنس والخاصة ـ وهي وصف كلية خارجة عن الماهية يتصف بها أفراد حقيقة واحدة ـ ومثاله: تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك. (انظر السلم المنورق وشرحه).

قاعدة [٣]

الاختلاف في الحقيقة الواحدة إن كثر دلَّ على بُعْدِ إدراك جملتها.

ثمّ هو إن رجع لأصل واحد يتضمَّن جملة ما قيل فيها كانت العبارة عنه بحسب ما فُهم منه، وجملة الأقوال واقعة على تفاصيله، واعتبار كلِّ واحد على حسب مناله علماً أو عملاً أو حالاً، أو ذوقاً أو غيرَ ذلك.

والاختلاف في التصوف من ذلك، فمن ثَمَّ ألحق الحافظ أبو نعيم رحمه الله[1] بغالب أهل حليته عند تحليته كلَّ شخص قولاً من أقواله يناسبُ حاله قائلاً: وقيل إن التصوف كذا.

فأشعَر أن من له نصيب من صدق التوجه له نصيب من التصوف، وأن تصوفَ كلِّ أحدٍ صدق توجُّهه، فافهم.

(١) أحمد بن عبد الله، أبو نعيم المهراني، الأصبهاني، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، سبط الزاهد محمد بن يوسق البناء، وصاحب الحلية، كان حافظاً مبرزاً عالي الإسناد، مات سنة (٤٣٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٤).

قاعدة [٤]

صدق التوجه مشروط بكونه من حيث يرضاه الحق تعالى وبما يرضاه، ولا يصح مشروط بدون شرطه، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، فلزم تحقيق الإيمان، ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فلزم العمل بالإسلام.

فلا تصوف إلا بفقه، إذ لا تعرف أحكام الله الظاهرةُ إلا منه.

ولا فقه إلا بتصوف، إذ لا عمل إلا بصدق وتوجه.

ولاهما إلا بإيمان، إذ لا يصح واحد منهما دونه.

فلزم الجميع لتلازمها في الحكم كتلازم الأرواح للأجساد.

ولا وجود لها إلا فيها، كما لا حياة لها إلا بها، فافهم.

ومنه قول مالك رحمه الله[1]: من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسّق، ومن جمع بينهما فقد تحقق.

---

(١) مالك بن أنس، أبو عبد اللهُ الحميري ثم الأصبحي، المدني، شيخ الإسلام وإمام دار الهجرة، ولد عام (٩٣هـ) عام موت أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، طلب العلم وهو حدث فأخذ عن نافع وسعيد المَقبُري والزهري وغيرهم، كان عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه، ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكاً في العلم والفقه والجلالة والحفظ، مات سنة (١٧٩هـ) ودفن بالبقيع. «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨).

قلت: **تزندق الأولُ**: لأنه قال بالجبر الموجب لنفي الحكمة والأحكام.

وتفسّق الثاني: لخلوِّ عمله من التوجه الحاجب منهما عن معصية الله، ومن الإخلاص المشترط في العمل لله.

وتحقَّق الثالث: لقيامه بالحقيقة في عين التماسك بالحق، فاعرِف ذلك.

قاعدة [٥]

إسنادُ الشيء لأصله والقيامُ فيه بدليله الخاصِّ به يدفع قولَ المنكر لحقيقته.

وأصل التصوف مقام الإحسان الذي فسره رسول الله ﷺ بـ: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»[١].

لأن معاني صدق التوجه لهذا الأصل راجعة، وعليه دائرة، إذ لفظه دال على طلب المراقبة الملزومة به.

فكان الحضُّ عليها حضّاً على عينه، كما دار الفقه على مقام الإسلام، والأصول[٢] على مقام الإيمان.

فالتصوف أحد أجزاء الدِّين الذي علَّمه عليه الصلاة والسلام جبريل عليه السلام ، ليتعلمه الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) المراد بالأصول: علم أصول الدين، وهو علم التوحيد.

قاعدة [٦]

الاصطلاح للشيء ـ مما يدل على معناه، ويشعر بحقيقته، ويناسب موضوعه، ويعين مدلوله من غير لَبْسٍ، ولا إخلال بقاعدة شرعية ولا عرفية، ولا رفع موضوع أصلي ولا عرفي، ولا معارضة فرع حكمي، ولا مناقضة وجه حكمي، مع إعراب لفظه وتحقيق ضبطه ـ لا وجه لإنكاره.

واسم التصوف من ذلك، لأنه عربي مفهوم، تام التركيب، غير موهم ولا ملتَبِس ولا مبَهمٍ.

بل اشتقاقه مشعر بمعناه، كالفقه لأحكام الإسلام والأعمال الظاهرة، والأصول لأحكام الإيمان وتحقيق المعنى.

فاللازم فيهما لازم فيه، لاستوائهما في الأصل والنقل.

قاعدة [٧]

الاشتقاق قاضٍ بملاحظة معنى المشتَقِّ والمشتَقِّ منه.

فمدلول المشتق مستشْعَر من لفظه، فإن تعدد تعدد الشعور.

ثم إن أمكن الجمع فمن الجميع، وإلا فكل يلاحظ معنى ـ فافهم ـ إن سلم عن معارض في الأصل.

وقد كثرت الأقوال في اشتقاق التصوف، وأمسُّ ذلك بالحقيقة خمسة:

الأول: قول من قال: من (الصُّوفة)، لأنه مع الله كالصّوفة المطروحة لا تدبير له.

الثاني: إنه من (صوفة القفا)[1] للينها، فالصوفي هيِّن ليِّن كهِيَ.

الثالث: إنه من (الصِّفة) إذ جُملته اتصافٌ بالمحاسن، وترك الأوصاف المذمومة.

الرابع: إنه من (الصَّفاء) وصُحِّح هذا القول، حتى قال أبو الفتح البُستي رحمه الله[2]:

---

(١) صوفة القفا: الشعرات النابتة في مؤخرة العنق.

(٢) علي بن محمد البستي، أبو الفتح، العلامة الكاتب، شاعر زمانه، قال الحاكم: هو واحد عصره، روى عنه الحاكم والحسين بن علي البردعي، وشيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني، له نظم في غاية الجودة، كبير بين سائر الفضلاء، مات سنة (٤٠١هـ). سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٤٧).

تنازع الناسُ في الصوفيِّ واختلفوا وظنّه البعضُ مشتقاً من الصوفِ

ولستُ أمنحُ هذا الاسمَ غيرَ فتىً صافى[1] فصوفي حتى سُمِّي الصوفي

الخامس: إنه منقول من (الصُّفَّة): لأن صاحبه تابع لأهلها فيما أثبت الله لهم من الوصف حيث قال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢] وهذا هو الأصل الذي يرجع إليه كل قول فيه، والله أعلم.

(١) في نسخة: (صفى فصوفي..).